

قانون رقم (٩) لسنة ١٩٨٤ م
في شأن تنظيم المؤتمرات الشعبية

مؤتمر الشعب العام ،،

بعد الاطلاع على اعلان قيام سلطة الشعب ،
وتنفيذا لقرارات المؤتمرات الشعبية في دور انعقادها العادي
الثالث لسنة ١٣٩٣/٩٢ من وفاة الرسول الموافق ١٩٨٣ م التي صاغها
الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات
والروابط المهنية (مؤتمر الشعب العام) في دور انعقاده العادي
التاسع في الفترة من ٨ الى ١٣ جمادى الاول ١٣٩٣ من وفاة الرسول
الموافق ١١ الى ١٦ فبراير ١٩٨٤ ميلادي .

صيغ القانون الآتي :

الفصل الاول

في تكوين المؤتمرات الشعبية الاساسية

المادة الاولى

ينتظم الشعب العربي الليبي في مؤتمرات شعبية اساسية ، لممارسة
السلطة ، ويراعى في تحديد النطاق الجغرافي لكل مؤتمر شعبي
اساسي ان يكون عدد السكان به يتراوح بين الحدين الادنى والاعلى
المقررين ، وذلك باستثناء المؤتمرات الشعبية الاساسية الواقعة في
المناطق النائية التي تحددها اللائحة التنفيذية .

ويصدر بتحديد النطاق الجغرافي لكل مؤتمر شعبي اساسي
والحدين الادنى والاعلى لعدد السكان به قرار من المؤتمرات الشعبية
الاساسية (بناء على دراسة سكانية وجغرافية تقدمها الجهات المختصة
بالاحصاء وتعداد السكان) .

المادة الثانية

يكون الانضمام الى عضوية المؤتمرات الشعبية الاساسية
بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية للمواطنين الذين اتموا
سن السادسة عشرة سنة ، وكذلك لحاملي الجنسية العربية من غير
الليبيين اذا رغبوا في ذلك .

ويستثنى من شرط السن المنصوص عليه في الفقرة السابقة
الطلبة والطالبات الذين اجتازوا مرحلة التعليم الالزامي .

ويجب على كل عضو مؤتمر شعبي أساسي أن يسجل عضويته بدائرة المؤتمر الشعبي الاساسي الذي يقيم بدائرته اقامة فعلية ، ويقصد بالاقامة الفعلية في تطبيق احكام هذا القانون السكن المتصل لاغراض العمل الوظيفي أو لغيره وذلك بغض النظر عن قيودات الاحوال المدنية .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الشروط والقواعد الخاصة بانضمام غير الليبيين من حاملي الجنسية العربية لعضوية المؤتمرات الشعبية الاساسية .

كما تحدد اللائحة التنفيذية الظروف التي يجوز فيها لعضو المؤتمر الشعبي الاساسي حضور اجتماعات مؤتمر غير مؤتمره .

المادة الثالثة

تكون لكل مؤتمر شعبي أساسي امانة ادارية تختار بطريق التصعيد المباشر من قبل أعضاء المؤتمر الشعبي الاساسي .
وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون عدد أعضاء الامانة والشروط الواجب توافرها بكل منهم وكيفية اختيار الامانة ومواعيد التصعيد لفرض الاختيار ومدة عمل الامانة .

الفصل الثاني

في مهام المؤتمرات الشعبية الاساسية

المادة الرابعة

المؤتمرات الشعبية الاساسية هي الاداة الوحيدة لممارسة السلطة في البلاد ، فهي التي تملك اتخاذ كافة القرارات المنظمة لشئون حياتها على أرضها والمنظمة لعلاقاتها مع غيرها من الدول ، فالسلطة كل السلطة للشعب بالمؤتمرات الشعبية استرشادا بشريعة المجتمع (القرآن الكريم) في قوله تعالى : « وأمرهم شورى بينهم » .

المادة الخامسة

مع عدم الاخلال بأحكام المادة الرابعة للمؤتمرات الشعبية الاساسية بصفة خاصة :

١ - اصدار القوانين في مختلف المجالات بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .

٢ - وضع وقرار الخطط الاقتصادية والميزانيات العامة .

- ٣ - التصديق على المعاهدات والاتفاقيات بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية والدول الاخرى .
- ٤ - وضع السياسات العامة في مختلف المجالات .
- ٥ - تحديد علاقات الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بغيرها من الدول .
- ٦ - تحديد موقف الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية من الحركات السياسية في العالم .
- ٧ - البت في شئون السلم والحرب .
- ٨ - تشكيل ومحاسبة اللجان الشعبية .

المادة السادسة

- للمؤتمرات الشعبية الاساسية في سبيل مباشرتها لمهامها اصدار القرارات والتوجيهات والتدابير اللازمة في :
- ١ - تشكيل ومحاسبة اللجان الشعبية المكلفة بتنفيذ قراراتها .
 - ٢ - وضع جداول أعمال اجتماعاتها .
 - ٣ - اصدار اللوائح الداخلية الخاصة بها .
- ولا تكون القوانين واللوائح والقرارات التي تصدرها المؤتمرات الشعبية الاساسية وفقا لاحكام الفصل الثاني من هذا القانون نافذة الا بعد صياغتها من مؤتمر الشعب العام ونشرها في الجريدة الرسمية، وذلك فيما عدا ما يكون ذا طابع محلي لا يتعارض مع مقررات نافذة للمؤتمرات الشعبية الاساسية أو ما تستدعيه حالة من حالات الضرورة .

الفصل الثالث

في تكوين المؤتمرات الشعبية غير الاساسية ومهامها

أولا - المؤتمرات الشعبية للبلدية أو ما في حكمها :

المادة السابعة

- المؤتمر الشعبي للبلدية أو ما في حكمها هو ملتقى المؤتمرات الشعبية الاساسية الواقعة في نطاق البلدية أو ما في حكمها من التقسيمات والتسميات الادارية .
- ويتكون المؤتمر الشعبي للبلدية أو ما في حكمها من مجموع أعضاء أمانات هذه المؤتمرات .

المادة الثامنة

يختص المؤتمر الشعبي للبلدية أو ما في حكمها بما يلي :

- ١ - تشكيل اللجنة الشعبية للبلدية أو ما فى حكمها من بين المصعدين من المؤتمرات الشعبية الاساسية .
- ٢ - متابعة اللجنة الشعبية للبلدية أو ما فى حكمها ومحاسبتها وفقا لما تقرره المؤتمرات الشعبية .
- ٣ - قبول استقالة واقالة أمين وامناء اللجنة الشعبية للبلدية أو ما فى حكمها واعفاؤهم من وظائفهم .
- ٤ - تجميع قرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية فى دائرة البلدية والتنسيق بين القرارات ذات الطابع المعلى التى تصدرها هذه المؤتمرات .
- ٥ - تصنيف القرارات المختلفة وتوضيح الاسس التى يستند اليها كل قرار وفقا لما قرره المؤتمرات الشعبية الاساسية .
- ٦ - متابعة اجتماعات المؤتمرات الشعبية الاساسية التى تقع فى دائرة اختصاصها .
- ٧ - التنسيق مع أمانة مؤتمر الشعب العام فى المسائل التنظيمية المتعلقة بالمؤتمرات الشعبية الاساسية بدائرة البلدية .

المادة التاسعة

يتولى المؤتمر الشعبى للبلدية متابعة أعمال اللجان الشعبية التابعة له فى نطاق البلدية ، واعداد تقارير دورية عنها تحال للمؤتمرات الشعبية الاساسية .

المادة العاشرة

تكون للمؤتمر الشعبى للبلدية أو ما فى حكمها أمانة تتكون من مجموع امناء المؤتمرات الشعبية الاساسية الواقعة فى نطاق البلدية أو ما فى حكمها ومن أمين وأمين مساعد .

ويختار المؤتمر الشعبى للبلدية أو ما فى حكمها الامين والامين المساعد من بين أعضائه .

المادة الحادية عشرة

يسأل أعضاء المؤتمر الشعبى للبلدية أو ما فى حكمها وامانته والامين والامين المساعد أمام المؤتمرات الشعبية الاساسية الواقعة فى نطاق البلدية أو ما فى حكمها .

ويسأل الامين والامين المساعد أمام المؤتمر الشعبى للبلدية أو ما فى حكمها الذى اختاره .

المادة الثانية عشرة

يضع كل مؤتمر شعبي للبلدية أو ما في حكمها لائحته الداخلية وتبين اللائحة الداخلية على الاخص :

- أ) انعقاد الجلسات .
- ب) اتخاذ القرارات وصياغتها .
- ج) الشؤون الادارية والمالية .

ثانيا - المؤتمرات الشعبية المهنية :

المادة الثالثة عشرة

١ - المؤتمرات الشعبية المهنية . منظمات مهنية و انتاجية تعمل على الارتقاء بأوضاع أعضائها والدفع بهم بشكل منظم نحو تأكيد وترسيخ سلطة الشعب . ورفع مستواهم العلمي والانتاجي والمهني وتعبئة قواهم لتحقيق أهداف المجتمع الاشتراكي الجديد .

٢ - لا تحول عضوية الفرد في المؤتمرات الشعبية المهنية دون ممارسته السلطة من خلال عضويته في المؤتمر الشعبي الاساسي التابع له .

المادة الرابعة عشرة

يتكون بكل منشأة أو مؤسسة اشتراكية أو وحدة انتاجية مؤتمر شعبي مهني . ويجوز أن يتكون أكثر من مؤتمر شعبي مهني بكل منشأة أو مؤسسة اشتراكية إذا كانت تتكون من أكثر من فرع .

المادة الخامسة عشرة

يتولى المؤتمر الشعبي المهني ما يلي :

١ - رسم السياسة الداخلية للمنشأة أو المؤسسة الاشتراكية أو الوحدة الانتاجية أو المؤسسة المهنية أو الخدمة العامة تنفيذا للسياسة العامة التي تضعها المؤتمرات الشعبية الاساسية .

٢ - اختيار ومحاسبة أعضاء اللجنة الشعبية للمنشأة أو المؤسسة الاشتراكية أو الوحدة الانتاجية أو المؤسسة المهنية .

٣ - مراقبة سير العمل أو الانتاج واتخاذ التدابير اللازمة في هذا الشأن .

المادة السادسة عشرة

- ١ - يختص المؤتمر الشعبي المهني بانتهاء عضوية عضو اللجنة الشعبية وقبول استقالته وحل اللجنة الشعبية اذا اقتضت الضرورة ذلك وتصعيد بديل عنها ، كل ذلك فيما لا يتعارض وقرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية .
- ٢ - يصدق على قرارات انهاء العضوية وحل اللجنة الشعبية او انهاء مسؤولية الامين من قبل اللجنة الشعبية النوعية المختصة التي تتبعها المنشأة او المؤسسة الاشتراكية او الوحدة الانتاجية ، باستثناء انهاء مسؤولية الامين الذي تختص به اللجنة الشعبية العامة النوعية التي اختارته من بين المصمدين ، على أن تختار بديلا عنه من بين المصمدين كذلك ، وعلى المؤتمر تصعيد من يحل محل العضو الذي صار أمينا للجنة ، وكذلك الحال بشأن امناء اللجان الشعبية المهنية الذين يتم اختيارهم من طرف المؤتمرات الشعبية المهنية العامة المختصة .

المادة السابعة عشرة

- تتولى اللجان الشعبية بالمنشآت والمؤسسات الاشتراكية والوحدات التابعة لها تنفيذ السياسة الانتاجية الخاصة بالمنشأة التي يضعها المؤتمر المهني تنفيذا لقرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية .
- وتحدد اللوائح طريقة عمل هذه اللجان ، وعلاقتها بالمنتجين ومؤتمرهم المهني ، وذلك بما لا يتعارض وأحكام هذا القانون .

المادة الثامنة عشرة

- يختار المؤتمر الشعبي المهني أمانة له ، وأميناً ، وأميناً مساعداً من بين أعضاء الامانة .

المادة التاسعة عشرة

- يشكل مجموع أعضاء أمانات الفروع ، وامناء اللجان الشعبية بها المؤتمر العام المهني المختص .

المادة العشرون

- ١ - المؤتمر العام المهني هو ملتقى امناء المؤتمرات الشعبية ، واللجان الشعبية المهنية .
- ٢ - يتولى المؤتمر العام المهني دراسة ومناقشة وصياغة القرارات والتوصيات الصادرة عن الفروع .

٣ - يختار المؤتمر العام المهني أمانة له ، وأميناً وأميناً مساعداً من بين أعضاء الامانة .

المادة العادية والعشرون

يضع كل مؤتمر شعبي مهني لائحته الداخلية . ولا تكون اللائحة الداخلية نافذة الا بعد اعتمادها من المؤتمر العام المهني حسب الاحوال، وبما لا يتعارض وقرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية .

الفصل الرابع

في تكوين مؤتمر الشعب العام ومهامه

المادة الثانية والعشرون

مؤتمر الشعب العام هو ملتقى امناء المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والاتحادات والنقابات والروابط المهنية .

المادة الثالثة والعشرون

يتولى مؤتمر الشعب العام ما يلي :

- ١ - صياغة قرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية التي تتخذها في دوراتها العامة وصياغة جدول الاعمال العام الذي تضمنه المؤتمرات الشعبية .
- ٢ - اختيار ومحاسبة أمين وأعضاء اللجنة الشعبية العامة ومن في حكمهم من بين المصمدين عن اللجان الشعبية النوعية ما دامت هذه اللجان قائمة وقبول استقالتهم واعفائهم من وظائفهم .

المادة الرابعة والعشرون

تكون لمؤتمر الشعب العام امانة تشكل من بين أعضائه بقرار من مؤتمر الشعب العام ، وتتولى هذه الامانة ما يلي : -

- ١ - الدعوة لاجتماعات مؤتمر الشعب العام .
- ٢ - تحديد مواعيد اجتماعات المؤتمرات الشعبية الاساسية في دوراتها المختلفة .
- ٣ - دعوة المؤتمر للاجتماعات غير العادية والطارئة .
- ٤ - دعوة المؤتمرات الشعبية الاساسية للاجتماعات غير العادية والطارئة بناء على طلب جماهير المؤتمرات .

الفصل الخامس أحكام عامة وختامية المادة الخامسة والعشرون

لا يجوز لامناء المؤتمرات الشعبية الاساسية وامناء المؤتمرات الشعبية غير الاساسية اتخاذ أى قرار أو اصدار أية توجيهات أو تعليمات بصفتهم الى أية جهة عامة كانت أو خاصة محلية أو أجنبية أو لاي عضو من أعضاء المؤتمرات الشعبية الاساسية الا اذا كان ذلك تبليغا لقرارات المؤتمرات الشعبية الاساسية .
وفى جميع الاحوال يجب أن تصدر القرارات أو التوجيهات أو التعليمات بصفة كتابية مع الاشارة الى قرار المؤتمرات الشعبية الاساسية الصادر فى الخصوص وان توجه تلك القرارات أو التعليمات أو التوجيهات الى الجهة المسؤولة عن التنفيذ .

المادة السادسة والعشرون

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من مؤتمر الشعب العام ، وذلك خلال مدة لا تجاوز سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

المادة السابعة والعشرون

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

مؤتمر الشعب العام

صدر فى ١٩ رجب ١٣٩٣ من وفاة الرسول
الموافق ١٩ ابريل ١٩٨٤ ميلادى